# أثر العمالة الاجنبية في العراق على ارتفاع مستويات البطالة

م.م أبرار جواد كاظم/ جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية

م.م رند لؤي عبدالهادي/ جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية

Ajk.altimimi@gmail.com rand.luaay@yahoo.com

**الملخص**

ساهم توافد العمالة الأجنبية في تفاقم مشكلة البطالة في العراق الذي يستقبل المئات منهم سنوياً، في ظل تخرج آلاف الطلاب من الجامعات العراقية وانطلاقهم إلى سوق العمل بالتزامن مع عدم تنشيط دور القطاع الخاص بسبب التجاذبات السياسية والأوضاع الاقتصادية والأمنية التي أثرت بشكل كبير في تفعيله وجذب المستثمرين، وعلى رغم ذلك استمر توافد العمالة الأجنبية التي وجدت في العراق عبارة عن فرص ثمينة لا سيما في قطاع الخدمات، مما شكل عبئاً أمنياً واقتصادياً من خلال زيادة نسبة التحويلات المالية إلى بلدانهم وكذلك زيادة الضغط على السلع والخدمات، بحسب خبراء اقتصاديين.

**الكلمات المفتاحية:** (العمالة الأجنبية، البطالة، المنافسة في سوق العمل)

**Summary**

The influx of foreign workers has contributed to the exacerbation of the unemployment problem in Iraq, which receives hundreds of them annually, in light of the graduation of thousands of students from Iraqi universities and their departure to the labor market, in conjunction with the lack of activation of the role of the private sector due to political tensions and economic and security conditions that have greatly affected its activation and attraction of investors. Despite this, the influx of foreign workers continued, who found in Iraq valuable opportunities, especially in the services sector, which constituted a security and economic burden by increasing the percentage of financial transfers to their countries.

**Key Words:** (foreign labor, Unemployment, Competition in the job market).

**المقدمة**

شهد العراق بعد عام 2003 ظاهرة تدفق العمالة الاجنبية من مختلف الجنسيات العربية و الاسيوية، و غالبيتها وفدت اليه بشكل غير قانوني، و توظف غالبية الدوائر و المؤسسات و الشركات الاهلية العشرات من الاجانب في وقت يعيش فيه العراق أزمة بطالة فتكت بشبابه و جعلتهم عرضة للابتزاز و الهجرة الى اوربا، وكانت وزارة العمل و الشؤون الاجتماعية قد سجلت خلال عامي 2017 و 2018 وجود أكثر من 100 الف عامل اجنبي دخلوا ساحة العمل العراقية بشكل قانوني ، مقابل 13 الف عامل عراقي ، ازاء ذلك ارتفع عدد العاطلين عن العمل في العراق بنسبة تزيد عن الـ 40% خلال السنوات الخمس الاخيرة ، الامر الذي اثار سخطاً كبيراً لدى العاطلين عن العمل من حملة الشهادات الدنيا و حتى خريجي الجامعات و المعاهد، حيث اتاحت الظروف الغير مستقرة في العراق المجال أمام الشركات و المكاتب لأدخال العمال الاجانب بشكل غير قانوني، ما يراه البعض من المتخصصين يشكل خطراً يهدد الاوضاع الأمنية و الاجتماعية و الاقتصادية ، الامر الذي جعل العديد من الشباب العراقي الخريج و ما دون ذلك يواجه خطر البطالة الامر الذي وصل الى مستوى جعل حتى عمال البناء بلا عمل على اثر منافسة العمالة الاجنبية لهم.

**و من هنا تبرز أهمية البحث من خلال** كونه يسلط الضوء على واحدة من اهم الظواهر التي بدأت تتزايد بشكل مطرد في السنوات الاخيرة ما ادى الى تقليل فرص التوظيف لدى العراقيين خصوصاً في ظل استمرار تفضيل اصحاب العمل توظيف الاجانب بسبب مستوى الكفاءة مقارنة بالعامل العراقي و الانخفاض في التكلفة التوظيفية، الامر الذي يؤدي الى التأثير سلباً على الاقتصاد المحلي من حيث مسألة تحويل الاموال خارج البلاد ما يؤثر على القوة الشرائية داخل العراق و يضعف الاقتصاد العراقي.

**اما الاشكالية البحثية فتتمثل بالتساؤلات الاتية:**

- ما المقصود بالعمالة الاجنبية؟
- ما هو تأثير وجود العمالة الاجنبية على معدلات البطالة في العراق؟
- ما هي الحلول التي يمكن ان تعمل على تقليل البطالة في العراق؟

**وبالنسبة لفرضية البحث فتنطلق من خلال:**

إن حالة الزيادة في العمالة الاجنبية في العراق ساهم بشكل مباشر او غير مباشر في ارتفاع مستوى البطالة و بشكل كبير، من خلال ما احدثته العمالة الاجنبية في تقليل فرص عمل السكان المحليين مع الاستمرار في تزايد مستوى العرض المحلي على العمالة لما تقدمه من انخفاض مستوى الاجور و ما تقدمه العمالة الاجنبية من كفاءات كبيرة مقارنة بالعامل العراقي ، الامر الذي ينعكس سلباً على الاقتصاد المحلي و زيادة البطالة ما يقابلها من زيادة في الفقر على مستوى العراق.

في حين تنطلق الدراسة من خلال المحاور الاتية:

**المبحث الأول: الاطار النظري لمفهوم البطالة و العمالة**

**المطلب الأول:** مفهوم البطالة و أنواعها

اولاً: تعريف البطالة

ثانياً: انواع البطالة

**المطلب الثاني:** مفهوم العمالة و اسباب انتشارها في العراق

أولاً: تعريف العمالة الأجنبية

ثانياً: أسباب انتشار العمالة الاجنبية في العراق

**المبحث الثاني: العمالة الأجنبية و تأثيرها على سوق العمل العراقي**

**المطلب الأول:** حجم العمالة الأجنبية في العراق

اولاً: اعداد و توزيع العمالة الأجنبية

ثانياً: اسباب تفضيل العمالة الأجنبية

**المطلب الثاني:** أثر العمالة الأجنبية على العمالة المحلية

اولاً: الاثار الايجابية للعمالة الاجنبية على العمالة المحلية

ثانياً: الاثار السلبية للعمالة الاجنبية على العمالة المحلية

**المبحث الثالث: استراتيجات معالجة البطالة و تقليل تأثير العمالة الأجنبية**

المطلب الأول: استراتيجية تقليل اثر البطالة

المطلب الثاني: استراتيجية تقليل الاعتماد على العمالة الأجنبية

## المبحث الأول

## الاطار النظري لمفهوم البطالة و العمالة

تعد العمالة الأجنبية ظاهرة متزايدة في العراق في السنوات الأخيرة، و قد أثارت هذه الظاهرة الكثير من النقاشات بشأن تأثيرها الاقتصادي و الاجتماعي على البلاد، و من بين القضايا الرئيسة المرتبطة بالعمالة الأجنبية في العراق هو أثرها على ارتفاع مستويات البطالة فيه.

أذ أصبحت العمالة الأجنبية الوافدة الى العراق محطاً للاهتمام المحلي، لما لها من تأثير اجتماعي و اقتصادي و مالي، يضاف الى ذلك التأثير حقيقة لا تخفى على الجميع و هي ما يمر به العراق من ازمة بطالة حقيقة اثرت على سوق العمل المحلي والذي يعود احد اهم اسبابه الى تلك العمالة سواء كانت رسمية ام غير رسمية، اذ أن تواجد هذا الكم الهائل من العمالة الأجنبية في داخل العراق يضعه امام تحدي محلي مهم وله تداعيات اجتماعية و مالية و اقتصادية[1]، لاسيما بعد تغيير النظام السياسي بعد عام 2003 في البلاد، والذي شهد تغيير نظام الحكم و تحوله من الاقتصاد ذو التخطيط المركزي (الشمولي) الى اقتصاد السوق (الحر)، الذي سهل من عملية استقدام العمالة الأجنبية نتيجة انفتاحه على العالم الخارجي الذي يعد جزءاً من المنظومة الدولية و تماشياً مع توجهات العولمة و منظمة التجارة العالمية الداعية الى تسهيل حرية انتقال الايدي العاملة عبر الحدود دون اية عراقيل[2]، ومن اجل الالمام بهذه الظاهرة و وضعها داخل العراق سيتم تناولها من خلال المحاور الاتية.

**المطلب الأول: مفهوم البطالة و أنواعها**

اولاً: تعريف البطالة و انواعها (الهيكلية، الموسمية، الاحتكاكية، المقنعة)

ثانياً: مؤشرات البطالة في العراق

المطلب الثاني: مفهوم العمالة و دورها في الاقتصاد

أولاً: تعريف العمالة

ثانياً: العلاقة بين العمالة و سوق العمل

ثالثاً: أهمية العمالة المحلية في التنمية الاقتصادية

## المطلب الأول

[1]- كتاب الميزان، العمالة الأجنبية و دورها في اخراج الدولار من العراق، تاريخ النشر 2024/8/23.

[2]- علياء اسماعيل عبيد و منتهى زهير محسن، العمالة الأجنبية في العراق: الاثار و التحديات و الاجراءات الوقائية، وزارة التخطيط، دائرة التنمية البشرية .

## مفهوم البطالة و أنواعها

يختلف مفهوم البطالة من مجتمع لآخر باختلاف طبيعة ذلك المجتمع ومفاهيمه وتقاليده ونوعية العمل الذي يمتهنه ، ففي حين لا يوجد معنى للبطالة في المجتمعات الريفية التقليدية والتي تمتهن الزراعة . إلا أن ازدهار الصناعة وما وفرته من تنوع في التخصص والتدريب وفرص العمل برزت مشكلة البطالة كظاهرة اقتصادية ملموسة، جعلت من كل الدول المتقدمة و النامية تعاني منها ما جعل من هذه المشكلة تأخذ مكانة بارزة لدى العديد من الباحثين الاقتصاديين و الاجتماعيين و القادة السياسيين وكذلك الاكاديميين في مختلف التخصصات نظراً لما تعكسه هذه المشكلة من اثار سلبية على ابعاد و جوانب متعددة[3] ، و لفهم البطالة بشكل اكبر سيتم الاطلاع عليها من خلال الاتي:

**اولاً: مفهوم البطالة**

لقد تعددت تعريفات البطالة من قبل المتخصصين فى مختلف المجالات المهتمة بتلك القضية، فمنهم من أرجعها إلى عدم قدرة الفرد على إيجاد عمل له، وآخر إلى عدم قدرة الاقتصاد على امتصاص ذلك الفيض المتدفق من القوى العاملة سنويا وآخر اقتصرها على أولئك الباحثين عن فرصة عمل لرغبتهم فيه، كما و يقصد بالافراد المتعطلين هم الذين يقدرون على العمل و يرغبون فيه و يبحثون عنه ولكنهم لا يجدوه و يعد الفرد عاطلاً حتى لو كان قد تعاقد على العمل وحدد لتسلمه تاريخاً لاحق.

كما و عرفت على انها العدد الاجمالي للافراد في المجتمع القادرين على القيام بالاعمال لكن لم يتمكنوا من الحصول على عمل لهم، و عرفت ايضاً بانها مصطلح يطلق على فئة من السكان في المجتمع الذين لم يحصلوا على اي عمل او وظيفة ضمن مجال اختصاصهم او مهاراتهم او خبرتهم، مما ادى الى جلوسهم في المنزل وعدم تحقيقهم اي قيمة من قيم الدخل المالي[4].

اما في التعريف القياسي الشامل الذي اقرته منظمة العمل الدولية مشيرة الى البطالة على انها "الافراد المتعطلين غير العاملين و القادرين على العمل و الباحثين عنه لكنهم لا يجدوه"[5].

انطلاقاً مما تقدم، فأن العاطلين عن العمل هم ثلاثة شرائح هي[6]:

- من لم يقوموا بعمل مأجور ولو بساعة واحدة خلال أسبوع.

---

[3]- مي حمودي عبدالله الشمري، واقع و أسباب البطالة في العراق بعد عام 2003 و سبل معالجتها، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد37، 2013, ص136.

[4]- مشكلة البطالة، 2020، متوفر من خلال الرابط ادناه:
https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/8/8_2020_06_02!12_58_41_PM.pdf

[5]- راوية محسوب النبي، ظاهرة البطالة في جمهورية مصر العربية: دراسة ديموغرافية تطبيقية على محافظة الغربية، مجلة المجمع العلمي المصري، المجلد 91.

[6]- عدنان عبدالأمير مهدي، مشكلة البطالة في العراق بعد 2003: واقعها اسبابها و اثارها و الخيارات السياسية، مركز البيان للدراسات و التخطيط، 2014 .

- من عملوا سابقاً وهم يبحثون جدياً عن فرص عمل جديدة.
- فئة الشباب البالغين سن العمل و الباحثين عنه.

**ثانياً: انواع البطالة**

تمثل البطالة حالة كل مواطن في سن العمل و يرغب فيه لكن لا يجده، ومن خلال ما تقدم من معرفة معنى البطالة ، وما لها من تأثير على افراد المجتمع من خلال ما تحدثه من انخفاض في مستوى الدخل و زيادة الضغوط الاقتصادية و تأثيرها على الاستقرار الاجتماعي، لابد من الوقوف على انواعها والتي تتمثل[7] بـ:

1- **الهيكلية،** وهي الناجمة عن تحول الاقتصاد من طبيعة انتاجية معينة الى اخرى، كالتحول من القطاع الزراعي الى القطاع الصناعي و احلال الالة محل العنصر البشري مما يؤدي الى الاستغناء عن عدد كبير من العمال، كما انها تحدث بسبب وقوع تغيرات في قوة العمل كدخول المراهقين الشباب الى سوق العمال باعداد كبيرة.

2- **الموسمية،** هي بطالة تنشأ في الصناعات والخدمات ذات الطبيعة الموسمية للنشاط الاقتصادي، سواء المتمثلة في الظروف المناخية أو الموسمية، كخدمات السياحة الصيفية، موسم الحج وما إلى ذلك .فمثال تزداد نسبة البطالة في البلدان السياحية خلال فصل الشتاء مقارنة بفصل الصيف. وتزداد البطالة بين الفالحين في القطاع الزراعي بعد زراعة المحصول إلى وقت حصاده.

3- **الاحتكاكية،** هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة، او قد تنشأ عندما ينتقل عامل من منطقة أو إقليم جغرافي إلى منطقة أخرى أو إقليم جغرافي آخر، أو عندما يقرر ترك العمل للبحث عن فرصة عمل أفضل، أذ ان هذه الفترة الزمنية التي يقضيها العامل في التنقل بين الوظيفتين بدون عمل تسمى بطالة مؤقتة أو جزئية.

4- **المقنعة،** وهي التي تنشأ في الحالات التي يكون فيها عدد العاملين يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود فائض لا ينتج شيئاً تقريباً.

---

[7]- وليد ناجي الحيالي، دراسة بحثية حول البطالة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الادراة و الاقتصاد، ص12.

## المطلب الثاني

## مفهوم العمالة و أسباب انتشارها في العراق

### اولا: مفهوم العمالة الأجنبية

يشهد العراق تزايداً ملحوظاً في اعداد العمالة الاجنبيه الوافده وقد بات العراق من البلدان الجاذبه لهم وبالمقابل يشهد البلد وخاصه بين فئة الشباب الذين يمثلون مانسبته 60-65–%من اعداد السكان فيه ويعتبر من البلدان النشطة اقتصاديا ومن البلدان التي تتمتع بان الغالبية العظمى من سكانه هم من الشباب من البطالة والفقر في المستوى المعيشي، ويعاني مانسبته 17%منهم من البطالة ولاسيما من فئة الخريجين الذين باتت اعدادهم تتزايد مع اعداد الخريجين من اصحاب الشهادات العليا والذين لاتتوفر لديهم فرص العمل المطلوبة[8].

ومن أجل فهم موضوع العمالة الأجنبية و اثرها على العراق لابد من ان نوضح اولاً المصطلح، حيث يشير مصطلح العمالة الاجنبية الى القادمين من بلدان اخرى و يستقرون في بلداً ما، كما و يشتمل المصطلح على الافراد الذين يدخلون العراق ذكورا كانوا أو إناثا بقصد العمل سواء ارتبطوا بعقد عمل قبل دخولهم إلى العراق أو بعد دخولهم، وسواء كان دخولهم إلى العراق أو بقائهم فيه مشروعا أو غير مشروع وفقاً لقانون الإقامة او هم الاشخاص الذين يعملون لمصلحة صاحب العمل وتحت ادارته وإشرافه وان كانوا بعيدين عن نظرة مقابل اجر[9]، وعليه يتجلى مفهوم العمالة الأجنبية على شكل توظيف العمالة القادمة من خارج البلاد، سواء كانت بشكل رسمي ام غير رسمي ، مؤقتة او دائمة في داخل البلد المستقدم لها[10].

ومن هنا يقصد بمفهوم العمالة الأجنبية (او العمالة الوافدة) "هو الشخص الذي هاجر او يهاجر من بلد لاخر بغية شغل وظيفة ما لعمل لا يكون لحسابه الخاص"، في حين عرفت اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحماية حقوق العمال المهاجرين و افراد اسرهم العمالة الأجنبية (الوافدة) " بانه ذلك الشخص الذي سيزاول او يزاول نشاطاً ما مقابل اجر في دولة هو ليس من رعاياها" ، وهنالك من اورد مفهوم العمالة الأجنبية في العراق على انه " الافراد الاجانب الذين دخلوا العراق بصورة نظامية و بتأشيرة دخول من احدى ممثلياته في

---

[8]- محمود حسن والي، العمالة الأجنبية و مهدداتها الاقتصادية و الاجتماعية و الامنية، مركز النهرين للادراسات الاستراتيجية، تاريخ النشر 2024/8/18.

[9]- علياء اسماعيل عبيد و منتهى زهير محسن، العمالة الأجنبية في العراق: الاثار و التحديات و اجراءات الوقائية، مصدر سابق.

[10]- رندا شاكر محمود و ستار جبار البياتي، العمالة الوافدة الى العراق: الاسباب و الانعكاسات، مجلة الريادة للمال و الاعمال، كلية اقتصاديات الاعمال، جامعة النهرين، المجلد الخامس، العدد3، 2024، ص101.

الخارج او الذين دخلوا للعراق بطريقة غير نظامية لغرض العمل عبر منافذ البلد الجوية، البرية او البحرية"[11].

**ثانياً: أسباب انتشار العمالة الاجنبية في العراق**

يعود انتشار العمالة الأجنبية في العراق الى عدة اسباب اقتصادية و اجتماعية و سياسية يمكن تلخيصها بالاتي[12]:

1- **انخفاض اجور العمالة الأجنبية:** يعد تدني اجور العاملين الوافدين الى العراق من اهم اسباب استقدامهم فضل عن سوء الاوضاع الاقتصادية وانتشار البطالة في الدول المصدرة لهذه العمالة، لذلك كان العراق مصدر جذب لهذه الجنسيات المختلفة للعمل فيه لارتفاع الاجور بالنسبة لهم وتوفر فرص العمل وارتفاع مستوى الخدمات فلو كانت اجورهم عالية لتردد الكثير في استقدامهم وبخاصة في المهن التي يمكن ان نطلق عليها الكمالية مثل الخدم والسائقين والمربيات واقتصار الاستقدام على المهن والحرف الدقيقة التي يحتاجها البلد ولا يوجد من يشغلها.

2- **ضعف مهارة العمالة المحلية:** ان عزوف الشباب عن الالتحاق بالتعليم الفني والمهني واندفاعهم الى الدراسة الاكاديمية طلباً للشهادة الجامعية للواجه الاجتماعية من اهم اسباب الاعتماد على العمالة الاجنبية، فالشاب العراقي لا يتقبل أي عمل يعرض عليه، وهذا شجع على استيراد العمالة الأجنبية فالشباب ينظرون نظرة دونية لبعض الاعمال التي تمارسها العمالة الاجنبية الوافدة ويرفضون الالتحاق بالمهن و الاعمال اليدوية التي تتطلب مجهوداً جسمانياً ويفضلون البحث عن وظيفة حكومية حتى وان اتت بعد فترة قد تطول، اذ لو كان التعليم التقني والتدريب المهني قادر على توفير الكفاءات البشرية المهنية والتقنية اللازمة بأعداد جيدة لخطط التنمية في البلد لما كان هناك حاجة لاستقدام اعداد كبيرة من العمالة الأجنبية، لكن المشكلة تكمن في عزوف الشباب الطموح عن الالتحاق بالكليات والمعاهد التقنية و المهنية.

3- **خروج المراة للعمل او الدارسة:** بعد عام 2003 اصبحت المرأة اكثر طموحاً من ذي قبل فقد زادت رغبتها في تطوير نفسها فخرجت الى العمل او لاكمال دراستها الاولية او العليا او للمشاركة في

---

[11]- سونيا ارزروني وارتان، العمالة الوافدة و تكاليفها الاقتصادية في العراق، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 19، العدد31، 2023، صص116-117.

[12]- رندا شاكر محمود و ستار جبار البياتي، العمالة الوافدة الى العراق: الاسباب و الانعكاسات، مصدر سابق.

الحياة الاجتماعية والسياسية عبر منظمات المجتمع المدني وغيرها من المؤسسات ، كل هذا ادى الى الاعتماد المتزايد على العمالة الأجنبية خصوصاً في جانب العاملات و المدبرات المنزليات.

4- **التقليد والمحاكاة:** ان ارتفاع المستوى المعاشي للاسرة العراقية وتحول اهتمامها من الاحتياجات الاساسية الى الاحتياجات الكمالية كل هذا ادى بها الى محاولة تقليد ومحاكاة الاخرين في دول الجوار وخاصة دول الخليجي في اعتمادها على الخدم.

5- **ارتفاع مستوى دخل الفرد:** كان متوسط دخل الفرد في عهد النظام السابق لا يتجاوز الـ ٣٠٠٠ دينار عراقي شهرياً (خلال مرحلة الحصار الاقتصادي)، اي ما يعادل دولارين ونص الدولار، اما بعد احداث عام 2003 فقد قفز متوسط دخل الفرد عما كان عليه سابقاً، ليصبح بذلك متوسط دخل الفرد العراقي واحداً من اعلى متوسطات الدخول في العالم، صاحب هذا الارتفاع تغييراً في العادات الاستهلاكية المعاشية للأسر العراقية, وهو ما تجلى من خلال تزايد الاعتماد على العاملات و المدبرات المنزلية.

## المبحث الثاني

## العمالة الأجنبية و تأثيرها على سوق العمل العراقي

ان خطورة هذا الموضوع تكمن في ان ضخ مزيد من العاملين الاجانب في السوق العراقية في ظل وجود اعداد كبيرة من الشباب العاطلين عن العمل يمكن ان يزيد من معدلات البطالة ويدفع الشباب الى الهجرة او الانحراف والجنوح لممارسة الجريمة ، خاصة وان جرائم الخطف والمساومة اصبحت منتشرة بشكل واسع في السنوات الاخيرة ، وان ما يحدث من استمرار تدفق العمالة لاسيما من البنغاليين الى السوق العراقية وهم غالبا ما يعملون في مجالات ينفر منها الكثير من العراقيين او لم يعتادوا على ممارستها ويتقاضون اجورا لا يقبل بها العمال المحليون، ما يجعل كثيراً من اصحاب العمل يضطرون الى الاستعانة بالعمال الأجانب للميزات التي يتمتعون بها ومنها الالتزام وعدم التمرد على قوانين العمل او المطالبة بأجور مرتفعة، ومن هنا تعزز ظاهرة العمالة الوافدة في العراق جملة من المشاكل ، اذ ان خطورة هذه الظاهرة في دخول العمال الأجانب من شأنه ان يخلق مشاكل اقتصادية واجتماعية على المدى البعيد، ومن أجل فهم الموضوع بصورة اوسع سنتناوله من خلال:

### المطلب الأول

### حجم العمالة الأجنبية في العراق

شهد حجم العمالة الأجنبية في العراق تزايداً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة بسبب توسع النشاطات الاقتصادية، خاصة في قطاعي النفط و البناء، ما جعل من هذا الموضوع يحظى باهتمام واسع من قبل

الباحثين لاسيما المهتمين منهم بسوق العمل العربي و لفهم هذا الامر سيتم تناول المطلب من خلال النقطتين التاليتين:

**اولاً: اعداد و توزيع العمالة الأجنبية في العراق**

يعد موضوع العمالة الأجنبية من المواضيع التي حظيت باهتمام الباحثين لاسيما للمهتمين بسوق العمل العربي، إذ أصبحت العمالة الوافدة إلى دول الخليج العربي بصورة عامة والعراق خاصة من الظواهر المقلقة التي تعاني منها تلك الدول، وكان لزيادة الايرادات النفطية عاملاً مشجعاً لجذب العمالة إلى تلك الدول، إذ استقبلت دول الخليج العربي لوحدها المئات من العمالة الوافدة وزجهم في مختلف المهن والأعمال.

وفيما يخص العراق فقد أصبح موضوع العمالة الوافدة محط اهتمام عدد من الجهات المعنية ومنها العامل العراقي على وجه التحديد بسبب الزيادة المضطردة في أعداد العاملين الأجانب الوافدين إلى العراق واستحواذهم على بعض فرص العمل المتوافرة فيه لاسيما بعد عام2003[13].

يشكل تزايد عدد العمالة الأجنبية غير المنظمة تحدياً للاقتصاد العراقي، أذ يؤدي إلى تزايد البطالة بين العمالة الوطنية وخروج مبالغ مالية شهرية كبيرة بالعملة الصعبة من البلاد، فضلاً عن استغلال التحويلات المالية الخاصة بالعمالة الأجنبية في استحداث وسائل تهريب جديدة للدولار، من قبل شبكات غسل الأموال، اذ تقدَّر الأموال الخارجة من العراق كتحويلات مالية للعمال الأجانب بأكثر من 8 مليارات دولار سنوياً، حسب تقديرات غير رسمية، فضلاً عن الرواتب العالية التي يتقاضاها معظم العاملين الأجانب في الشركات النفطية وغيرها من الشركات العاملة في العراق بشكل غير مبرر حسب تصريحات رسمية[14].

كما و يتجاوز حجم العمالة الأجنبية في العراق المليون عامل، أغلبهم يعملون بشكل غير قانوني، في حين يُقدَّر عدد العمال الأجانب المسجلين رسميًا بعقود بحوالي 42 ألفًا فقط، تشتمل العمالة الأجنبية في العراق نسبة قليلة (حوالي 15%) من ذوي المهارات العالية، بينما البقية (85%) تفتقر إلى المهارات المفيدة، مما يشكل ضغطًا على سوق العمل المحلي وزيادة في البطالة، التي تصل إلى حوالي 16% بين العراقيين، و يمكن القول بان العمالة الأجنبية تتركز في قطاعات معينة مثل النفط والبناء، مع تكاليف تحويلات مالية تُقدر بأكثر من ملياري دولار سنويًا، تُرسل إلى خارج العراق، هذا الوضع يدفع الحكومة لاتخاذ إجراءات تنظيمية، مثل وضع قوانين لتحديد حاجة الشركات لهذه العمالة، مع تعزيز الرقابة على العمالة غير القانونية،

---

[13]- أحمد عباس عبدالله الدليمي، العمالة الوافدة و تأثيرها على سوق العمل في العراق بعد عام 2003 و سبل معالجتها، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، جامعة ديالى.

[14]- أحمد عيد، فوضى العمالة الأجنبية في العراق: خسائر مليارات الدولارات، تاريخ النشر 19 يونيو 2023 .

و لفهم التوزيع العلي للعمالة بشكل اوسع نلاحظ ان العمالة الأجنبية تتركز بشكل رئيس في القطاعات الاتية وهي:

1- **النفط و الغاز:** اذ يمثل قطاع النفط هو الأكبر في توظيف العمالة الأجنبية، حيث تستقطب الشركات الكبرى خبراء ومهنيين متخصصين للعمل في مشاريع استخراج وإنتاج النفط، تعتمد هذه الشركات بشكل كبير على عمالة ماهرة من دول مثل الهند والفلبين وتركيا.
2- **البناء والتشييد:** والمتمثلة بمشاريع البنية التحتية والإسكان التي تعتمد على عمالة أجنبية غير ماهرة بشكل كبير، خاصة من دول جنوب آسيا.
3- **الخدمات:** والتي تتمثل بعمالة أجنبية تُوظَّف في الفنادق والمطاعم وخدمات النظافة، إضافة إلى القطاعات الاخرى مثل النقل و الخدمات اللوجستية.

**ثانياً: اسباب تفضيل العمالة الأجنبية**

تعود مسألة تفضيل العمالة الأجنبية في العراق إلى عدة أسباب رئيسية، منها[15]:

1. **التكاليف الاقتصادية المنخفضة،** فالعمالة الأجنبية، خاصة من دول جنوب آسيا مثل الهند وبنغلاديش، تقبل العمل بأجور أقل بكثير من العمالة المحلية، وهذا يجعلها خيارًا جذابًا للشركات، خاصة في القطاعات ذات الهامش الربحي المحدود مثل البناء والخدمات.

2. **نقص المهارات والخبرات المحلية،** اذ يعاني السوق العراقي من نقص في العمالة المحلية الماهرة في مجالات معينة، مثل الصناعات النفطية والهندسة والتكنولوجيا. العمالة الأجنبية تُسهم في سد هذه الفجوة، خصوصًا في مشاريع النفط والبنية التحتية.

3. **الإنتاجية العالية والالتزام،** العمالة الأجنبية غالبًا ما تكون أكثر التزامًا بساعات العمل ولديها سمعة بالإنتاجية العالية، كما أنها أقل إضرابًا عن العمل مقارنة بالعمالة المحلية، خاصة في القطاعات غير المنظمة.

4. **الظروف الاقتصادية والسياسية،** حيث يعاني العراق من تحديات سياسية وأمنية أثرت على استقرار العمالة المحلية وتوفرها، فالشركات تلجأ إلى العمالة الأجنبية لضمان استمرارية المشاريع، خاصة تلك التي تديرها شركات دولية.

5. **ضعف التنظيم المحلي،** ضعف الرقابة على سوق العمل وقلة القوانين التي تُلزم الشركات بتوظيف العمالة المحلية جعل العمالة الأجنبية خيارًا أسهل وأكثر مرونة.

---

[15]- سونيا ارزروني وارتان، العمالة الوافدة و تكاليفها الاقتصادية في العراق، مصدر سابق، ص123-124.

6. **حاجة الشركات الكبرى إلى خبرات متخصصة،** الشركات الدولية العاملة في العراق، خصوصًا في قطاع النفط، تفضل توظيف كوادر من بلدانها أو دول أخرى لديها خبرات مشابهة للعمل في مشاريع ضخمة ومعقدة تقنيًا.

كل ما تقدم يؤدي لابراز مجموعة من التحديات الناتجة عن هذا التفضيل تتمثل بـ:

- زيادة معدلات البطالة بين العراقيين.
- خروج مبالغ مالية ضخمة من العراق عبر تحويلات العمالة الأجنبية.
- تفاقم التوترات الاجتماعية بسبب الفجوة بين العمالة المحلية والأجنبية.

ومن هنا، يتمثل الحل بتعزيز المهارات المحلية، تفعيل القوانين لتشجيع توظيف العراقيين، وتحسين ظروف العمل للحد من الاعتماد على العمالة الأجنبية.

## المطلب الثاني

## أثر العمالة الأجنبية على العمالة المحلية

ان تأثير العمالة الاجنبية على العمالة المحلية مازال لهذا اليوم يعد موضوع حاداً للنقاش يتم تغذيته من خلال التوترات العرقية والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، قد يكون هذا الاثر ايجابي او سلبي وذلك لتنوع العمالة الوافدة الى البلد المستضيف.

**اولاً: الاثار الايجابية للعمالة الاجنبية على العمالة المحلية**

يعد موضوع العمالة الاجنبية كما ذكرنا سابقاً موضوعاً حادٍ للنقاش، غالباً ما يذكر الاثر السلبي لهذه الظاهرة وذلك لكونها احد اسباب تفاقم البطالة في العراق , ومع ذلك لا يمكن اغفال الاثر الايجابي لوجود العمالة الاجنبية التي من الممكن ان تسد الفجوات التي قد يعاني منها سوق العمل العراقي، الا ان هذه الفوائد لا يمكن ان تتحقق بشكل فعال الا من خلال تبني سياسات تضمن تخفيف الاثار السلبية المصاحبة للعمالة الاجنبية فمن دون هذه السياسات قد تتحول هذه الفوائد المحتملة الى تحديات تؤثر سلباً على فرص العراقيين في الحصول على وظائف مناسبة، ومن أهم الاثار الايجابية لوجود العمالة الاجنبية في سوق العمل العراقي هي:

1. **تحسين كفاءة العمل:** تحسين الاداء الوظيفي للعمالة المحلية من خلال دمجها بالمهارات والمعارف الجديدة التي يتحلى بها العمالة الاجنبية ذات الكفاءة
2. **تبادل الخبرات:** ان التفاعل مابين العمالة الاجنبية والعمالة المحلية ضمن بيئة العمل يمكنهم من التعلم من بعضهم البعض وتبادل المهارات مثل اللغة, غالباً مايتحدث العمال الاجانب اللغة الانكليزية التي

لا يتحدث بها العمال المحليين فان عملهم مع بعض يمكنهم من اكتساب لغة جديدة وبالتالي تحسين مهارات التواصل.[16]

3. **تعزيز ريادة الاعمال:** ان الاجور المتدنية التي يحصل عليها العمالة الاجنبية تساهم بشكل كبير في انعاش الاقتصاد وذلك لان حصولهم على اجور متدنية تساهم في انتاج بضائع باسعار مناسبة من خلال تقليل كلفة الانتاج، وكذلك يساهم في فتح المشاريع الصغيرة لان الايدي العاملة رخيصة.[17]
4. **سد النقص الحاصل في بعض الوظائف:** ممارسة الاعمال التي يخجل المواطنين القيام بها في بعض الاحيان مثل التنظيف.

**ثانياً: الاثار السلبية للعمالة الاجنبية على العمالة المحلية**

على الرغم من بعض الفوائد التي قد تجلبها العمالة الاجنبية للاقتصاد , الا ان تأثيرها السلبي على سوق العمل المحلي لا يمكن تجاهله، فقد ارتفع عدد العمال الاجانب في العراق الى اكثر من مليون عامل منذ عام 2003 معظم هؤلاء العمال هم من ذوي المهارات المنخفضة، الامر الذي ادى الى تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للعمال العراقيين، وفي هذا القسم سيتم تسليط الضوء على الاثار السلبية للعمالة الاجنبية في العراق ومن اهمها:

1. **مشاركة مواطنين الدولة في الخدمات العامة:** ان توافد العمالة الاجنبية يؤدي الى زيادة الضغط على الانفاق العام وذلك من خلال تلقيهم مختلف الخدمات كالتعليم الحكومي و الخدمات الصحية .
2. **عدم رغبة الدولة في تطوير العمالة المحلية:** توافد العمالة الاجنبية يؤدي الى عرقلة خطط وبرامج تأهيل وتوظيف العمالة المحلية وذلك لوجود كوادر جاهزة مدربة ورخيصة في نفس الوقت.[18]
3. **عدم توازن الدخل:** جزء من العمالة الاجنبية وخاصة العاملين في شركات النفط والمنظمات الدولية يتمتعون برواتب عالية جداً, على عكس العمالة المحلية الذين يتقاضون اجور وفقاً لرقم ادنى عالرغم

---

[16] Joko Purnomo, Sujoko, Agung Hartadi, Exploring the Impact of Foreign Labor on Local Employee Performance in Garment Companies to Support Economic Growth, International Journal of Economics Development Research, Volume 5(6), 2024. P: 5362-5361.

[17] Leqaa Shaker, Salam Abdul, Rahman A Shalan, Al Ibrahimi, Foreign Employment and its Impact on Human Resource Management for Supply Chains. International Journal of Supply Chain and Inventory Management. P: 519

[18] Ibid.

من شغلهم نفس المنصب مما سيؤدي الى تحسين نوعية حياة العمالة الاجنبية في المجتمع وبذلك سيحصل تفاوت واثار اقتصادية سلبية في المجتمع.[19]

4. **التنافس على الاجور:** ان استقدام الايدي العاملة ذات المهارات المنخفضة سيؤدي الى الارتفاع البطالة وذلك لانهم سيتلقون اجور منخفضة على عكس العمال المحليين الذين يرغبون في اجور تتساوى مع تعليمهم- ومهاراتهم فستقوم الشركات بتوظيفهم بدلاً من العمال المحليين.[20]
5. **عرقلة الارتقاء بالصناعة:** ان وجود الايدي العاملة رخيصة الثمن تؤدي الى الاستغناء عن استخدام التكنولجيا باهظة الثمن والاكتفاء بالايدي العاملة التي تتناسب مع رأس المال، وكذلك الاستغناء ان القيمة التي يمكن اضافتها عند استخدام العماال ذوي الكفاءة, مما يؤدي الى عدم تقدم الصناعة ومواكبة المجالات الحديثة.

ان الاثر الايجابي لوجود العمالة الاجنبية على وضع ونفسية العمالة المحلية يتحقق فقط عندما تتكامل العلاقة مابين العمال الاجانب والمحليين، حيث سيكون هناك نقل للتكنلوجيا والمهارات وهذه العلاقة عادةً تحدث فقط في طبقة العمال ذوي المهارات العالية، اما العمال ذوي المهارات المنخفضة وهم الذين يشكلون اغلبية العمال الاجانب داخل العراق فعادةً يحدث الاستبدال, وهو استبدال العمالة المحلية بهذه العمالة، لذلك نستنتج ان الاثر الايجابي ممكن ان يتحقق لكن بصورة قليلة جداً مقارنةً بلاثر السلبي الذي تفرضه العمالة الاجنبية في العراق.

## المبحث الثالث

## استراتيجيات معالجة البطالة و تقليل تأثير العمالة الأجنبية

من خلال ما تقدم سابقاً، ان وجود اعداد كبيرة من العمالة الاجنبية كان احد الاسباب الرئيسية التي ادت الى تفاقم البطالة في العراق، فعلى الرغم من وجود اعداد كبيرة من المواطنين الذين يبحثون عن عمل تزايدت اعداد العمالة الوافدة لتشغل الوظائف مما ادى الى تفاقم الاثر السلبي لوجود هذه العمالة عالرغم من الاثار الايجابية التي من الممكن ان تحققها هذه العمالة, ففي هذا المبحث سنتناول بعض الاستراتيجيات لصناع السياسات العامة لتقليل البطالة ولتقليل اثر العمالة الاجنبية والاستفادة منها.

---

[19] Rahmatsyah, Risk Of The Use Of Foreign Worker, Legal Construction And Development In Comparative Study (The Role Of Indigenous And Global Community In Constructing National Law), Sultan Agung Islamic University. 2018. P:363.

[20] Sri Wahyuni, Nasri Bachtiar, Elfindri, Endrizal Ridwan, Review of Literature on The Impact of Foreign Workers on Wages, EAI: innovating research, 2019. P: 7.

## المطلب الأول

## استراتيجيات تقليل اثر البطالة

في صدارة المشكلات التي يعاني منها العراق بسبب العمالة الأجنبية هي البطالة كما ناقش هذا البحث, والتي تتفاقم بشكل خاص بين الشباب، اذ ان نقص فرص العمل يؤدي الى استمرارية الفقر واليأس , مما يضعف التماسك الاجتماعي ويعرقل النمو الاقتصادي على المدى الطويل، وما يزيد من تعقيد هذه التحديات توافد الايدي العاملة الرخيصة غير الكفوءة والتي لا ترقى الى مستوى العمالة الماهرة، مما جعل من الصعب على الشباب العراقيين تأمين وظائف مستدامة، لكن من خلال اتباع استراتيجيات معينة يمكن للحكومة ان تخفف او تحد من شدة هذه الظاهرة، ومن اهم هذه الأستراتيجيات هي:

- **تحسين بيئة وظروف العمل:** ان العامل يقضي معظم ساعاته في العمل لذلك فان توفير بيئة عمل ايجابية ستمكنه من رفع انتاجيته واستمراره في هذا العمل لفترة اطول وتقلل من امكانية اقدامه على الاستقالة او البحث عن عمل جديد، وتتمثل هكذا بيئة صحية بوجود الاجور العادلة, ساعات العمل المتكافئة, ووجود الفرص التي يمكن ان تنمي من مهارات الموظفين. [21]
- **وضع ادوات لادارة الطلب:** لابد من ان تسعى الحكومة نحو وضع قواعد فيما يتعلق باستقدام الايدي العاملة تتوافق و احتياج سوق العمل و من خلال خطة مدروسة, تعتمد هذه القواعد على ما يحتاجه السوق من مهارات ونوعية العمالة، مع ضرورة التركيز على تحفيز الطلب الاجمالي على السلع والخدمات في الاقتصاد مما يؤدي بدوره الى زيادة الطلب على العمالة.
- **الدعم المالي للصناعات:** و هو ما يمكن ان يتحقق من خلال تخصيص اموال لدعم الشركات والمصانع لتبني التكنلوجيا بدلاً من الطرق التقليدية في الانتاج[22].
- **زيادة الموارد البشرية ومهاراتها:** اذ لابد من ان تسعى الحكومة بالتركيز على وضع سياسات خاصة بتحسين العرض وذلك لتحسين كفاءة وانتاجية سوق العمل وزيادة المعروض من العمالة وذلك من خلال التعليم أو التدريب أو الابتكار أو البنية التحتية، على سبيل المثال، يمكن للحكومة دعم التعليم والتدريب المهني والبحث والتطوير أو النقل العام لتعزيز قابلية العمال للتوظيف والتنقل.
- **دعم وانشاء البرامج التطوعية:** ينصدم الشباب عند التقديم الى الوظائف بشرط الخبرة الذين لا يستطيعون تحقيقه لكونهم حديثي التخرج لذلك على الحكومة دعم وتمويل برامج العمل الطوعية وهي

---

[21] Artem Borodin, Top Strategies for Reducing Unemployment and Improving Working Conditions, standuply Journal, 17-7-2023.

[22] Ang Jian Wei, Athreya Murugasu, Chai Yi Wei, Low-Skilled Foreign Workers Distortions to the Economy,Bank Negara Malysia, 2018) P:6-8.

ان يتعين الشاب لمدة 6 اشهر او اقل بدون اجور او باجر منخفض عند التخرج او اثناء الدراسة وذلك لتنمية الخبرات لدى الجيل الشاب وتسمى هذه العملية بالتدريب الداخلي "internship " حيث تقوم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بربط المتطوعين باصحاب العمل المضيفين، فقد اخذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بهذه الاستراتيجية في مناطق ودول مختلفة حول العالم، واستنتج من التجربة ان المشاركين في البرنامج كانت لديهم فرصة اكبر للعمل من الذين لم يشتركوا بعد عام واحد من البرنامج.[23]

- **الاعفاء الضريبي المستهدف:** تقديم اعفاءات ضريبية للشركات التي تخلق فرص عمل للعراقيين خاصة في المناطق المرتفعة البطالة.
- تعزيز الاستثمار العام في البنية التحتية والتعليم لخلق فرص العمل وزيادة الانتاجية.[24]
- **وأخيراً, ضرورة الاهتمام بتعزيز القطاع الخاص**: الذي يلعب دوراً محورياً في خلق فرص العمل و تعزيز النمو الاقتصادي للبلد، من خلال ما يوفره من جذب الاستثمارات الخارجية التي ستؤدي بدورها الى انشاء مصانع و مؤسسات داخل البلد ما يساعد على امتصاص البطالة من بين الشباب البلد المتعلم منهم بالذات، و يقابله احد اهم النتائج المتمثلة بتقليل الضغط على القطاع العام و هو ما يسعى له كل شاب عراقي خوفاً من العمل بالقطاعات الخاصة لضمان امنه التقاعدي مستقبلاً.

## المطلب الثاني

## استراتيجيات تقليل اثر العمالة الاجنبية

ان الاعتماد المفرط على القوى العاملة الاجنبية في بعض القطاعات اسفر عن اثار سلبية متعددة, مثل قلة فرص العمل للمواطنين المحليين, انخفاض الانتاجية , و ما رافقه من مشكلات اجتماعية، و بالاضافة الى ذلك, فان الوجود غير المنظم للعمال الاجانب في البلاد قد اضعف هيكل الاجور حيث ان العديد منهم مستعدين للعمل في ظروف قاسية مقابل اجور منخفضة، وهذا يعني أن وجودهم لا يهدد سوق العمل المحلي فحسب، بل يضعف أيضًا قوة التفاوض للعمال المحليين، ولتقليل من هذا الاثر السلبي لوجود العمالة الاجنبية يقترح في هذا القسم من البحث بعض الاستراتيجيات التي يمكن اتباعها من قبل الحكومة:

- **تطوير الكوادر المحلية عن طريق الاشراف الحكومي:** لابد من ان تسعى الحكومة المحلية بالتركيز على تعظيم دورها في الاشراف على الشركات التي توظف العمالة الاجنبية المهنية ذات الكفاءة

[23] UN support to employment and unemployment mitigation in Macedonia (2007-2009) P:20.
[24] ALI SINDI, UNEMPLOYMENT AND INFLATION IN IRAQ, OTS CANADIAN JOURNAL, 2024. P: 146.

واستخدام استراتيجية نقل الخبرات وذلك باستخدام العمالة الاجنبية لتعليم ونقل الخبرات الى العمالة المحلية، حيث سيؤدي الاشراف الحكومي الى اجبار الشركات التي توظف عمال اجانب الى تنفيذ القواعد وتطوير الموارد البشرية المحلية لديها.[25]

- **تحديد دور العمالة منخفضة المهنة:** لابد من ان يكون للحكومة دور واضح في تحديد الحاجة الى العمال الاجانب وذلك من خلال انشاء جداول زمنية محددة, توضح فيها الاماكن التي تشتد الحاجة الى العمالة الاجنبية فيها والطريقة التي يمكن اشراكهم بها لدعم الانتاجية والارتقاء بالصناعة, دون ان يعني ذلك التخلي عن العمالة الوطنية، بل يمكن ان يتم استغلال العمالة الاجنبية الكفوءة التي استقدمت لعلاج مشكلة معينة في تقديم التدريب للعمالة الوطنية ما سيسمح بامكانية انتفاء الحاجة لهم بالمستقبل.
- **تنظيم وتقنين عمل الاجانب:** وهو ما يمكن ان يتحقق من خلال:

- تضييق الفجوة في الاجر بين العمال الاجانب والعمال المحليين.
- تحديد ساعات العمل بالنسبة للعمال الاجانب، لان العمال الاجانب يعملون لساعات اطول من العمال المحليين ولا يتمتعون بالمزايا القانونية التي يتمتع بها العمال المحليين من ما يزيد من جاذبيتهم لدى اصحاب العمل، فعالرغم من ان قانون العمل العراقي قد حدد ساعات العمل ب 8 ساعات فقط في المادة 67 التي اشارت نصاً "لا تزيد ساعات العمل اليومية عن (8) ساعات في اليوم او (48) ساعة في الاسبوع مع مراعاة الاستثناءات المنصوص عليها بالقانون" الا انه فَصلها في فصل مختلف عن فصل تنظيم عمل الاجانب مما من الممكن ان يؤدي الى حجة لعدم الالتزام به.
- فرض ضرائب اعلى على اصحاب العمل الذين يوظفون العمال الاجانب بنسبة اكبر من العمال العراقيين
- تقنين عمل الاجانب، وهو ما يمكن ان يتحقق من خلال تحديد نسبة العمال الاجانب الذي يسمح بها داخل اماكن العمل مثلاً70% من العمال يجب ان يكونوا محليين 30% فقط من الاجانب. [26]

- **تعديل قانون العمل العراقي:** ان قانون العمل العراقي حصر في الفصل الخامس عمل الاجانب داخل البلد في ستة مواد فقط فقد نص في المادة 30 والمادة 31 على ضرورة حصول العامل الاجنبي على اجازة العمل قبل البدء بالعمل ونظم في المادة 32 و33 الامور المادية للعامل في حالة فصخ

---

[25]Op.cit, Risk Of The Use Of Foreign Worker, Legal Construction And Development In Comparative Study (The Role Of Indigenous And Global Community In Constructing National Law),367.

[26] Low-Skilled Foreign Workers Distortions to the Economy, Op.cit, pp, 6-8.

العقد او وفاة العامل، دون ذكر شيء عن الاجور اليومية التي حددها في فصل منفصل اما المواد الاخرى فاحتوت بعض الامور التنظيمية والخاصة باستقدام العمالة الاجنبية.[27]

- **مراقبة شركات تشغيل واستقدام العمالة الوافدة:** ان زيادة العمالة الوافدة وتضاعف حجمها يتطلب زيادة المراقبة على شركات الاستقدام وذلك للحد من مخالفة قوانين العمل والاقامة وبالتالي الحد من تضاعف حجم العمالة وتقليل المخاطر الامنية الناتجة عنها. [28]

**ختاماً،** ينبغي أن يكون تنفيذ السياسات والتغييرات تدريجياً والأهم من ذلك، يجب تنفيذ السياسات على كل جبهة بالتزامن مع المبادرات الحكومية الأخرى، سواء كانت تنمية المواهب، أو إصلاحات سوق العمل، أو تعزيز هيكل الحوافز الحالي.

**الخاتمة:**

مع ارتفاع مستويات البطالة في العراق بمختلف انواعها توافدت الى العراق القوة العمالية الاجنبية التي تزاحمت مع مواطنين البلد العاطلين عن العمل مما ادى الى زيادة التحديات امام الاقتصاد العراقي، فقد كشفت هذه الدراسة العلاقة مابين البطالة ووجود العمالة الاجنبية في العراق, فقد عرفت الدراسة البطالة بانها عدد الاشخاص القادرين على العمل لكنهم لا يمارسوه وقد يكونوا من الباحثين عنه ممن عملوا سابقاً او لم يعملوا ابداً وهم يمتلكون المهارات والقدرات اللازمة للعمل، في هذا الاطار شكلت العمالة الاجنبية فرصة لاصحاب المشاريع الصغيرة والشركات الكبيرة وذلك لانها تمتعت بمزايا متعددة منها انخفاض الاجور وهو السبب الاهم الذي يجعل صاحب العمل يقوم بتوظيف الاجنبي بدلاً من العامل المحلي فضلاً عن رغبة المجتمع العراقي بالشعور بالرفاهية خاصة وان الوضع الاقتصادي للفرد العراقي ارتفع بنسبة كبيرة بعد عام 2003، الا اننا لا يمكن ان ننكر من كون العمالة الاجنبية ضمت نسبة كبيرة من العمال ذوي المهارة المنخفضة وليسوا ممن يملكون مهارات عالية فقد شكل ذوي المهارة المنخفضة ما يقارب 85% من العمالة الاجنبية بينما يشكل اصحاب المهارة 15% فقط في العراق، الامر الذي ادى الى تلاشي الاثر الايجابي الذي من الممكن ان تقدمه هذه العمالة للبلد وللعمال المحليين واصبحت تتمثل بالنقمة التي تنافس مواطنين البلد في عملهم.

---

[27] جريدة الوقائع العراقية, قانون العمل رقم 37 لسنة 2015 , العدد 4836 في 9 تشرين الثاني 2015.

[28] كاظم عبد جاسم الزيدي, الاطر القانونية لعمل الاجنبي في القانون العراقي, مجلس القضاء الاعلى:اعلام القضاء, 28-7-2024.

**واخيراً,** تعد العمالة الأجنبية عاملًا مزدوج التأثير على سوق العمل؛ فمن ناحية، قد تسهم في تلبية احتياجات القطاعات التي تعاني من نقص في المهارات، ومن ناحية أخرى، قد تؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة بين المواطنين إذا لم تكن هناك سياسات تنظيمية واضحة، اذ يؤدي الاعتماد المفرط على العمالة الأجنبية إلى تقليل الفرص المتاحة للكوادر المحلية، مما يخلق تحديات اقتصادية واجتماعية لذلك، من المهم أن تتبنى الحكومات استراتيجيات متوازنة تضمن الاستفادة من العمالة الأجنبية دون الإضرار بفرص العمل للمواطنين، من خلال تعزيز برامج التدريب والتوطين وتحفيز القطاع الخاص على تشغيل القوى العاملة المحلية، و هو ما تم اقتراحه من خلال هذه الدراسة المقتضبة حول الموضوع و التي يمكن ان يتبعها صانعي القرار لاحتواء البطالة وتخفيف اثر العمالة الاجنبية في العراق والاستفادة منها دون تأثير على مواطنيها، ويؤكد هذا التحليل الشامل الحاجة إلى اتباع نهج دقيق لإدارة العمالة الأجنبية في العراق، من خلال تنفيذ التوصيات المقترحة، يمكن لصانعي السياسات العمل على إنشاء سوق عمل أكثر توازناً يدعم النمو الاقتصادي مع إعطاء الأولوية للفرص المتاحة للقوى العاملة المحلية، كما ينبغي مواصلة البحوث المستقبلية لرصد الديناميات المتطورة للعمالة الأجنبية في العراق وتقييم فعالية الاستراتيجيات المنفذة.

**المصادر:**

**المصادر باللغة العربية**

**اولاً: المجلات و الجرائد**


1- مي حمودي عبدالله الشمري، واقع و أسباب البطالة في العراق بعد عام 2003 و سبل معالجتها، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد37، 2013.

2- رندا شاكر محمود و ستار جبار البياتي، العمالة الوافدة الى العراق: الاسباب و الانعكاسات، مجلة الريادة للمال و الاعمال، كلية اقتصاديات الاعمال، جامعة النهرين، المجلد الخامس، العدد3، 2024.

3- سونيا ارزروني وارتان، العمالة الوافدة و تكاليفها الاقتصادية في العراق، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 19، العدد31، 2023.


**ثانياً: مواقع الأنترنت**


1- كتاب الميزان، العمالة الأجنبية و دورها في اخراج الدولار من العراق، تاريخ النشر 2024/8/23، تاريخ الأخذ 2024/11/13، متوفر من خلال الرابط ادناه:
https://www.rudawarabia.net/arabic/opinion/230820241

2- علياء اسماعيل عبيد و منتهى زهير محسن، العمالة الأجنبية في العراق: الاثار و التحديات و الاجراءات الوقائية، وزارة التخطيط، دائرة التنمية البشرية، تاريخ الأحذ 2024/11/15، متوفر من خلال الرابط ادناه:
https://iqforum.mop.gov.iq/images/research_day/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D9%86%D8%A8%D9%8A%D8%A9%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82.pdf

3- مشكلة البطالة، 2020، تاريخ الأخذ 2020/11/20، متوفر من خلال الرابط ادناه:
https://uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/8/8_2020_06_02!12_58_41_PM.pdf

4- راوية محسوب النبي، ظاهرة البطالة في جمهورية مصر العربية: دراسة ديموغرافية تطبيقية على محافظة الغربية، مجلة المجمع العلمي المصري، المجلد 91، تاريخ الأخذ 2024/11/25، متوفر من خلال الرابط ادناه:
https://jfnile.journals.ekb.eg/article_87953_b80c0b7b196641c5b410f3b20989a12e.pdf

5- عدنان عبدالأمير مهدي، مشكلة البطالة في العراق بعد 2003: واقعها اسبابها و اثارها و الخيارات السياسية، مركز البيان للدراسات و التخطيط، 2014، تاريخ الأخذ 2024/11/26، متوفر من خلال الرابط ادناه:
https://www.bayancenter.org/wp-content/uploads/2021/08/764er2.pdf

6- وليد ناجي الحيالي، دراسة بحثية حول البطالة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الادراة و الاقتصاد، تاريخ الأخذ، 2024/11/27، ص12، متوفر من خلال الرابط ادناه:
file:///C:/Users/hf/Downloads/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A9.pdf

7- محمود حسن والي، العمالة الأجنبية و مهدداتها الاقتصادية و الاجتماعية و الامنية، مركز النهرين للادراسات الاستراتيجية، تاريخ النشر 2024/8/18، تاريخ الأخذ 2024/11/28، متوفر من خلال الرابط ادناه:
https://www.alnahrain.iq/post/1161
8- أحمد عباس عبدالله الدليمي، العمالة الوافدة و تأثيرها على سوق العمل في العراق بعد عام 2003 و سبل معالجتها، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، جامعة ديالى، متوفر من خلال الرابط ادناه:
https://uofbejar.net/index.php/new/article/view/78
9- أحمد عيد، فوضى العمالة الأجنبية في العراق: خسائر مليارات الدولارات، تاريخ النشر 19 يونيو 2023، تاريخ الأخذ 2024/11/13، متوفر من خلال الرابط:
https://www.alaraby.co.uk/economy/%D9%81%D9%88%D8%B6%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%AE%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A8%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA

**المصادر باللغة الأنكليزية**

**اولاً: المجلات و الجرائد**

1- Joko Purnomo, Sujoko, Agung Hartadi, Exploring the Impact of Foreign Labor on Local Employee Performance in Garment Companies to Support Economic Growth, International Journal of Economics Development Research.
2- Leqaa Shaker, Salam Abdul, Rahman A Shalan, Al Ibrahimi, Foreign Employment and its Impact on Human Resource Management for Supply Chains. International Journal of Supply Chain and Inventory Management.
3- Rahmatsyah, Risk Of The Use Of Foreign Worker, Legal Construction And Development In Comparative Study (The Role Of Indigenous And Global Community In Constructing National Law), Sultan Agung Islamic University.
4- Sri Wahyuni, Nasri Bachtiar, Elfindri, Endrizal Ridwan, Review of Literature on The Impact of Foreign Workers on Wages, EAI: innovating research,

**ثانياً: مواقع الانترنت**


1- Artem Borodin, Top Strategies for Reducing Unemployment and Improving Working Conditions, standuply Journal https://standuply.com/blog/top-strategies-for-reducing-unemployment-and-improving-working-conditions/
2- UN support to employment and unemployment mitigation in Macedonia (2007-2009) https://erc.undp.org/evaluation/documents/download/2367.